تحديات الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق والبدائل المتاحة للإصلاح

ورقة سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

2016

تتمثل الأهداف العامة لاستراتيجة الإصلاح الاقتصادي في العراق بتنويع الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات الهيكلية لتحقيق معدلات النمو الطبيعي في الاقتصاد. وتتركز آليات الإصلاح الاقتصادي على قيام الدولة بمعالجة المشاكل الاقتصادية ذات الأولوية في تطوير القطاعات المختلفة من خلال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أكبر منافع للاقتصاد المحلي. وتتمحور الأهداف الاجتماعية في القضاء على الفقر وتعميم التعليم والعيش في ظل حياة كريمة. وتتمثل خطوات الإصلاحات في الالتزام بالأهداف الإنمائية العالمية ودراسة مؤشراتها وتطبيق برامجها.

المقدمة

يعاني الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق من مشاكل كبيرة نتيجة الظروف الصعبة التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة السابقة. فقد شهدت القطاعات الاقتصادية ومؤشرات الوضع الاجتماعي في العراق تدنيا ملحوظا في المستوى بحسب المؤشرات العالمية من حيث الكم والنوع نتيجة الحروب الطويلة الأمد وكذلك الحصار الاقتصادي الجائر على الشعب العراقي. كما إن العمليات الإرهابية التي طالت أبناء الشعب العراقي خلّفت الكثير من الدمار بالبنى التحتية والمرافق العامة للبلد والتي تعد الركيزة الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

من جانب آخر، تعاني القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق من مشكلة سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة التي تؤدي إلى انخفاض في قدرتها على خلق قيمة مضافة، وانخفاض مساهمتها بتكوين الناتج المحلي الإجمالي، ما ينتج عن ذلك تباطؤ في نمو هذا القطاعات، أو قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تراجع في هذه القطاعات إذا ما قارنا بما يمكن تحقيقه ولا سيما إذا ما قام متخذ القرار في هذا القطاعات باستخدام الأساليب المناسبة لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على وفق أسلوب علمي سليم بما يحقق استغلالها بشكل أمثل.

كما تعد مشكلة الهيمنة الاقتصادية للقطاع النفطي على بقية القطاعات وما أفرزه من تشويه بالهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي جعل القطاعات الأخرى تعيش على الإيرادات النفطية ولم تعتمد على المشاريع المنتجة التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد، ومن ثم تعرض الاقتصاد المحلي للأزمات والتقلبات الاقتصادية نتيجة الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط العالمية.

مؤشرات ديموغرافية	2014
تقديرات سكان العراق	36,004,552
تقديرات سكان العراق /ذكور	18,319,008
تقديرات سكان العراق /اناث	17,685,544
تقديرات سكان العراق /الحضر	25,083,171
تقديرات سكان العراق /الريف	10,921,381
نسبة الحضر %	69.7
نسبة الريف %	30.3
نسبة الفئة العمرية (0 - 4) سنة %	14.1
نسبة الفئة العمرية (5 - 14) سنة %	25.07
نسبة الفئة العمرية (15 - 49) سنة %	50.4
نسبة الفئة العمرية (15 - 64) سنة %	57.9
نسبة الفئة العمرية (65) سنة فاكثر %	3.0
المساحة الاجمالية (كم2)	435,052
الكثافة السكانية(فرد/كم2)	82.8
توقع العمرعند الولادة/ذكور (سنة)	67.7
توقع العمرعند الولادة/اناث (سنة)	70.9
توقع العمرعند الولادة /مجموع (سنة)	69.3

أولاً: أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق

- البطالة
- ضعف القطاع المالي وهشاشته.
- الديون المتراكمة المحلية والخارجية وعدم القدرة على سدادها.
- ضعف الإدارة الاقتصادية وخلل في تطبيق وإدارة السياسة المالية والنقدية.
- يعاني نظام الضرائب من عدم المرونة للسماح والتأقلم والتجاوب السريع حينما تكون هناك حاجة إلى التغيير في الموقف المالي العام.
- الانخفاض الحاد في الاحتياطي النقدي.
- عمليات المضاربة المستمرة في أسعار الصرف.
- العجز في الحساب الجاري.
- التقلبات الشديدة في الموازنة العامة ما بين الفائض والعجز وعدم تنظيم الحسابات الختامية لها.
- الضعف في الإشراف والرقابة.

ثانياً: أهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها العراق

- ارتفاع مستويات الفقر.
- انخفاض مستويات التعليم من حيث الكم والنوع.
- مشاكل القطاع الصحي (عدد وفيات الأطفال، الرعاية الصحية للأمهات، الأمراض الخطرة والانتقالية).
- المشاكل البيئية (المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي).

ثالثاً: تحليل لطبيعة المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق

- **طبيعة وتحديات المشاكل الاقتصادية**

1- ريعية الإقتصاد العراقي، حيث يساهم القطاع النفطي بنسبة 43% في توليد الناتج المحلي، وأكثر من 92% من إيرادات الحكومة المركزية، وبنسبة 99% من إجمالي الصادرات عام 2014، وهذا يعكس التبعية شبه الكاملة للاقتصاد العراقي لقطاع النفط وانعكاس تطورات السوق العالمية للنفط على الاقتصاد العراقي والظروف المؤثرة عليه.(التقرير الاقتصادي، 2014: 17، 68، 94)

2- انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 63.1% للأنشطة السلعية و15.5% للأنشطة التوزيعية و21.4% للأنشطة الخدمية للعام 2014.(التقرير الاقتصادي، 2014: 20) هذه النسب تفسر حاجة العراق إلى زيادة استيراداته من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتزايد على أثر تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة العامة والتي تترجم حتماً على شكل طلب متزايد في السوق المحلية. وأبلغ دلالة على هذه الحقيقة، ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمكون العرض السلعي في السوق العراقي مقارنة بالمحتوى المحلي.

3- الدور المحدود للقطاع الخاص في العملية التنموية بدلالة انخفاض نسب مساهمته في النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي وتمويل الاستثمارات، مما جعله قطاعاً غير مرن لا يمكنه الاستجابة السريعة للتغييرات المستهدفة من قبل الحكومة ما لم يتم تهيئة بيئة أعمال مناسبة وجذابة تمّكنه من أن يكون قطاعاً تشاركياً، تنافسياً وتفاعلياً.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية والثابتة (1998=100 & 2007=100)

المؤشرات	السنة		معدل التغير السنوي %
	2013	2014	
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية (مليار دينار)	271091.8	260610.4	(3.9) -
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الف دينار)	7724.3	7238.3	(6.3) -
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية (مليار دولار)	232.5	223.5	(3.9) -
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الف دولار)	6.6	6.2	(6.1) -
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1998=100) (مليار دينار)	75.7	72.7	(4.0) -
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (مليار دينار)	173273.0	169602.7	(2.1) -

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية حسب مجاميع الأنشطة (السلعية ، التوزيعية ، الخدمية) (مليون دينار)

الأنشطة الاقتصادية	2014	الأهمية النسبية (%)
الأنشطة السلعية	165898106.6	63.1
الأنشطة التوزيعية	40666478.4	15.5
الأنشطة الخدمية	56276978.2	21.4
المجموع	262841563.2	100

- **طبيعة وتحديات المشاكل الاجتماعية**

1- **التربية والتعليم العالي:** على الرغم من الأهمية التي حظي بها هذا القطاع في الدستور العراقي وفي الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية، إلا أن بعض مؤشراته ذات دلالات غير إيجابية باتجاه تطور هذا القطاع وتطور مدخلاته ومخرجاته، فالبيانات تؤشر وجود عجز كبير في أعداد الأبنية المدرسية التي تمثل مشكلة حقيقية مقارنة بعدد المدارس البالغ عددها (24345) مدرسة عام 2014، ولا توجد منها إلّا (15499) بناية مدرسية، ما يدل أن (8846) مدرسة بدون بناية مدرسية.(احصاءات التعليم الجهاز المركزي للاحصاء،2015: صفحات متفرقة). كما أن نقص أعداد الملتحقين بالدراسة الابتدائية أو الثانوية يُعدُّ من المشاكل الكبرى، فضلاً عن مشكلة الأمية التي يعاني منها المجتمع؛ إذ بلغت مستويات مرتفعة 20.5%، والحال قد لا يختلف كثيراً إذا ما نظرنا إلى مؤشرات التعليم العالي الذي مال إلى التوسع الأفقي في الجامعات، والذي أسهم في تعزيز التطور الكمي على حساب التطور النوعي، فقد بلغ عدد الجامعات الحكومية (27) في عام 2013 بعد أن كان عددها (19) جامعة في عام 2009، في حين بلغ عدد الطلاب (428612) طالب عام 2013 مقارنة بالعدد (296289) عام 2009، وبالمقابل نلحظ توسع الكليات الأهلية؛ اذ ارتفع عددها من (22) كلية عام 2009 إلى (38) كلية في عام 2013. (مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي ،2014: 11)، فضلا عن حالة الانفصام الملحوظ ما بين مخرجات النظام التعليمي وحاجة سوق العمل مع تركز واضح في الاختصاصات الانسانية لامكانية تامين مستلزماتها المادية والبشرية على حساب الاختصاصات العلمية والتقنية.

2- **الصحة** : إنّ حجم التحديات التي تواجه قطاع الصحة في العراق كبيرة بشكلٍ ملحوظ، ولعل من أبرز هذه التحديات شحة امدادات المياه الصالحة للشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات، فضلاً عن وجود مشاكل جسيمة في النظام الصحي ذاته والمتمثلة بتدني عدد الأسرّة وعدد الأطباء لكل 1000 شخص مقارنة بالمؤشرات الدولية، إذ يبلغ عدد سكان العراق 35095.8 ألف نسمة، في حين يبلغ عدد المستشفيات الحكومية والأهلية 359 مستشفى عام 2013، وبغض النظر عن الكثافة السكانية في مناطق العراق المختلفة فأن معدل السكان موزعاً على هذه المستشفيات يبلغ 97760 لكل مستشفى، فكيف لهذه المستشفيات الحكومية والأهلية أن تستوعب هذا العدد الكبير؟ علماً أن عدد الأسرّة في كل المستشفيات يبلغ 45080 سريراً، أي أن متوسط عدد السكان لكل سرير 779 شخصاً/سريراً، آخذين بنظر الاعتبار فترة الرقود ونوعية الأجرءات ...الخ، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على الحاجة الملحّة لبناء عدد مماثل أو أكثر من عدد المستشفيات الحالية. (مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي ،2014: 28) ناهيك عن عدم الاستغلال الأمثل للإمكانات الصحية المتاحة.

3- **السكن** : يعاني العراق من أزمة سكن واضحة للعيان، وقد اختلفت التقديرات في الحاجة إلى الوحدات السكنية الملائمة التي تراوحت بين (1-3.5) مليون وحدة سكنية بموجب الفرضيات التي تبنتها دراسات الإسكان.(وزارة

التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010- 2014: 23). فضلاً عن مشكلة السكن العشوائي ولاسيما في المناطق الزراعية وما تخلفه من آثار سلبية كبيرة على المجتمع.

4- **الفقر:** أشارت آخر نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2012 أن نسبة الفقر 18.9%، مما يتطلب تكييف برامج استثمارية باتجاه تخفيض هذه النسبة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل من خلال بلورة سياسات كلية تستهدف رفع متوسط دخول الأفراد وتحقيق العدالة في التوزيع والتصدي بحزم لظاهرة الفقر.(قسم احصاءات التنمية البشرية، 2014: 5)، كما أن الحروب والأوضاع الأمنية غير المستقرة أدّت إلى ارتفاع عدد الأيتام والأرامل في العراق؛ وهو ما يعد من المؤشرات الاجتماعية الخطيرة في المجتمع.

5- **البطالة:** لعل من بين أكثر التحديات الاجتماعية تأثيرا في الاقتصاد والمجتمع ظاهرة البطالة، تلك الظاهرة التي استمرت معدلاتها عالية بحدود 12% بحسب آخر مسح احصائي لها في عام 2012 هذا التحدي يتطلب سياسات تؤكد على دور القطاع الخاص في توليد فرص العمل وسياسة تشغيل فاعلة ومولدة للوظائف.

الجدول(1) نسبة مؤشرات الفقر والبطالة والأُمية بحسب المحافظات للعام 2012

نسبة مؤشرات الفقر والبطالة والامية (%) حسب المحافظات			
المحافظة	الفقر	معدل البطالة	نسبة الامية
دهوك	5.8	9.0	27.2
نينوى	34.5	14.6	26.2
السليمانية	2.0	6.6	22.3
كركوك	9.1	4.9	19.0
أربيل	3.6	7.6	24.3
ديالى	20.5	12.9	15.3
الانبار	15.4	10.7	17.5
بغداد	12.0	15.0	14.1
بابل	14.5	8.4	16.8
كربلاء	12.4	7.4	18.0
واسط	26.1	13.0	25.1
صلاح الدين	16.6	8.7	20.6
النجف	10.8	11.1	20.2
القادسية	44.1	13.3	25.6
المثنى	52.5	9.3	31.6
ذي قار	40.9	18.0	23.3
ميسان	42.3	15.3	31.1
البصرة	14.9	14.7	20.9
العراق	18.9	11.9	20.5

المصدر: النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013

رابعاً: أهم الاسباب المحلية والخارجية التي أدّت لنشوء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية

1- الإيرادات النفطية المصدر الوحيد والأساس لتمويل عملية التنمية في العراق، ما أضعف دور وأهمية مصادر التمويل الأخرى وبخاصة الضرائب، وان سبب استمرار هيمنة الايرادات النفطية كمصدر شبه وحيد لتمويل التنمية يعود إلى عجز السياسات التنموية القطاعية عن توليد فائض اقتصادي يُسهم بشكل فاعل في عملية التمويل.

2- المركزية أسلوب في إدارة الإقتصاد العراقي، ما جعل من القطاع العام قطاعاً قائداً لعملية التنمية يرافقه تهميش لدور القطاع الخاص وإبعاده عن الساحة الاقتصادية، وإنْ وجد فأن دوره غير مؤثر في الفعالية التنموية مع غياب كامل لدور منظمات المجتمع المدني.

3- التراكم الرأسمالي في العراق عملية تحققت وفقاً لأسلوب تراكم التحويلات النفطية إلى القطاعات الاقتصادية على شكل موجودات ثابتة، وأستمر الحال على ذلك دون تعزيز لتراكم رأس المال عن طريق التقدم التكنولوجي والارتقاء بالمعدلات الإنتاجية؛ ما أفرغ معدلات النمو المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي والتراكم الرأسمالي من محتواها الحقيقي وجعلها غير معبرة عن تنمية حقيقية ومستدامة؛ لذلك كانت عرضة للانهيار لأي أزمة اقتصادية أو غير إقتصادية.

4- غياب القاعدة الفكرية والعملية للتنمية البشرية المستدامة عند توزيع الدخل ما بين الاستثمار والاستهلاك، ما جعل العملية التنموية في العراق بعيدة عن مقاييس التنمية المستدامة لتحسين نوعية الحياة.

5- إنفصام وعدم اتساق وتناغم ميزت فروع السياسة الإقتصادية عند التطبيق وتحديداً السياستين المالية والنقدية، ما فاقم من حدّة الازمات التي تعرض لها الإقتصاد العراقي كالبطالة والتضخم.

6- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الدوائر الحكومية نتيجة لضعف الأجهزة الرقابية وضعف الشفافية في التصرفات المالية وعدم الالتزام بالقوانين المتعلقة بالمناقصات والمشتريات، فضلاً عن تماهل وتباطؤ وعدم حسم في اتخاذ القرارات القضائية والقانونية اتجاه المخالفات المحولة من الاجهزة الرقابية، وتعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بانه: إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية.

خامساً: تحليل السياسات الحكومة المطبقة في معالجة المشاكل الاقتصادية

1- زيادة النفقات العامة التشغيلية والاستثمارية بشكل مضطرد مع زيادة الايرادات النفطية؛ ما أدى إلى هدر كبير في المال العام وعدم الاستفادة من عوائد المشاريع ذات الانتاجية العالية أو مشاريع تنويع الاقتصاد المحلي، فضلاً عن عدم الاحتفاظ بها كادخارات للمستقبل.

2- قيام الحكومة بتقديم تسهيلاتٍ كبيرة للقطاع الخاص لتطبيق مبدأ حرية الأسواق (الاقتصاد الحر)، إلّا أن القطاع الخاص لم يستطع القيام بدوره المطلوب في الاقتصاد المحلي بسبب ضعف وهشاشة هذا القطاع؛ إذ تم التركيز

على الأرباح السريعة وقليلة المخاطر والهامشية والاستفادة من الدعم الحكومي للحصول على أرباح استثنائية أو قروض كبيرة.

3- فتح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية للعمل في العراق من خلال اصدار قانون الاستثمار الذي سهل القيام بالاستثمار المباشر، إلا أن حجم الاستثمارات كان بمستوى متدني وأقل مما هو متوقع بالرغم من الارادة الكبيرة للحكومة لتنشيط ذلك، وحجم النفقات الاستثمارية العالية.

4- بالرغم من حجم القروض الكبيرة المقدمة من الحكومة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك لتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة ولتنويع الاقتصاد المحلي، إلا أن أغلب القروض لم تستثمر بالشكل الصحيح، كما أن بعضاً منها اتّجه إلى مشاريع أخرى هامشية وغير إنتاجية، فضلاً عن تخلف بعضها الآخر عن السداد.

5- ما زالت الحكومة العراقية تتبع سياسة سعر الصرف الثابت وبمختلف الأوضاع الاقتصادية سواء أكان ذلك بالرخاء أو الكساد وهو أمر مكلف ويسمح بعمليات مضاربة كبيرة تحقق أرباح كبيرة لبعض الأطراف مثل المصارف الحكومية أو الأهلية أو شركات التحويل المالي من دون أن يكون هناك مساهمة حقيقية في الاقتصاد أي أرباح ريعية.

6- تعد السياسة المالية في العراق هي السياسة الأكثر فاعلية إذا تم العمل بها بشكل صحيح، إلا أنها تم استعمالها بشكل غير متوازن من قبل الحكومة عن طريق الاعتماد على الخطط السنوية (تحديد سعر النفط وحساب النفقات على أساسه) دون مراعاة الخطط طويلة الأمد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن عدم تحقيق خطط استثمارية طويلة الأمد في البنى التحتية وتنويع الاقتصاد.

7- توسيع نظام الحماية الاجتماعية وهو أمر مطلوب، نظراً لحالة التفاوت الكبير بالدخل بين طبقات المجتمع، إلا أنها لاتزال دون المستوى المرغوب في الاقتصاد، فضلاً عن حالات الفساد المالي والاداري في هذا النظام.

8- من أكثر السياسات تطوراً أو يمكن ملاحظة فروق كبيرة عن السابق هي النظام الصحي في العراق، إذ شهد هذا القطاع ارتفاع في مستوى الخدمات المقدمة مقارنة بالسابق على الرغم من انها تحتاج إلى المزيد من العمل والتطور والنزاهة للوصول إلى المستوى المطلوب.

سادساً: الاستراتيجية طويلة الأمد للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

- **استراتيجة الاصلاح الاقتصادي لتحقيق الأمن الغذائي بوصفه الهدف الاساسي المستقبلي**

1- في ظل الانخفاض في أسعار النفط يستلزم من الحكومة إعادة تخصيص الموارد المتاحة بالشكل الأمثل الذي يتم عن طريق تنشيط القطاع الزراعي العراقي لتحقيق الهدف الأساسي المستقبلي (الأمن الغذائي)

2- إنشاء مدن زراعية كبيرة عامة أو مساهمة في كل محافظة لتوفير المواد الغذائية الأساسية للمواطن، فضلاً عن استيعاب أعداد كبيرة من العاملين للتقليل من البطالة، مع مراعاة عدم ضرورة تحقيق أرباح بقدر حل مشكلة الغذاء والبطالة.

3- عدم فرض رسوم أو ضرائب على السلع الزراعية، وفي حالة فرضها يجب أن تكون بالحد الأدنى لتقليل الأضرار الناجمة عن الاصلاحات الحكومية المختلفة على الطبقة الفقيرة وتوفير الغذاء المناسب لها.

4- التقليل من القروض الممنوحة للقطاع الزراعي وما يصاحب ذلك من فساد مالي وإداري والاعتماد على الاستثمار المباشر من قبل الحكومة للوصول إلى الاهداف المرغوبة.

5- ضرورة الاهتمام بالتنمية المكانية للقطاع الزراعي على وفق استراتيجية ذات رؤية وأهداف واضحة تتمركز على الزراعة في بعض المحافظات ذات الميزة النسبية مثل زراعة التمور في محافظة البصرة والحمضيات في محافظة ديالى.

6- دعم المشاريع الزراعية بمشاريع حيوانية وسمكية لتحقيق التكامل وتمهيداً لإنشاء مشاريع صناعية خاصة بالتعليب في حالة وصول الإنتاج إلى أعلى من الطلب المحلي وهو مستبعد في الوقت الحالي.

- **استراتيجية الإصلاح الاقتصادي لقطاع النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العراق**

1- يعد قطاع النقل والاتصالات من القطاعات المهمة في أي اقتصاد، وأهميته تتجسد في التاثير المباشر واليومي في حياة المواطنين، مثلما يتميز هذا القطاع بعلاقته الوثيقة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتأثيره المباشر في نموها وتطورها والتكامل الاقتصادي للبلد، من ذلك يتضح أن النهوض بهذا القطاع يعد سابقاً للنهوض ببقية القطاعات.

2- إن أهمية النهوض بهذا القطاع تتجسد في زيادة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

3- زيادة كفاءة شبكة النقل الحالية وتكاملها وزيادة طاقاتها الاستيعابية.

4- زيادة كفاءة وتحسين أداء مؤسسات ومنشآت قطاع النقل والاتصالات وتعزيز دور القطاع الخاص مع مراقبة وتحسين نوعية الخدمة المقدمة.

➢ **استراتيجة الاصلاح الاقتصادي للقطاع السياحي في العراق**

1- الاستفادة من الميزة النسبية للقطاع السياحي العراقي لنشيط السياحة (الدينية والثقافية والترفيهية) وبحسب المحافظات المختلفة مع مراعات قيام الدولة بتنفيذ هذة المشاريع لتحقيق ايرادات تدعم الموازنة العامة.

2- تسهيل الاجراءات والضوابط لدخول الزائرين وتوفير الحماية الكاملة لهم، وتشجيع الشركات السياحية لتنظيم رحلات سياحية إلى العراق من مختلف دول العالم ولاسيما في المواسم السياحية.

3- إنشاء المنشآت الخدمية (الفنادق ، والمطاعم ، والمتاحف ، والأماكن السياحية) من قبل الدولة أو بنظام المساهمة لتوفير أكبر قدر من الخدمات العامة للسائحين وبما يليق بهم.

- **استراتيجة الاصلاح الاقتصادي للقطاع الصناعي العراقي**

1- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولاسيما التي ترتبط بالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

2- تطوير الصناعات الكبيرة المرتبطة بالقطاع النفطي بوصفه القطاع القائد كالصناعات البتروكميائية.

3- تنشيط الصناعات الدوائية بوصفها صناعة ترتبط بصحة المواطن، فضلاً عن الهدر في المال العام الناتج عن استيرادها من الخارج مقارنة بانتاجها داخلياً.

4- الاهتمام بالصناعات الانشائية ولاسيما صناعة الإسمنت التي يمتلك العراق بها ميزة نسبية وصناعة الطابوق.

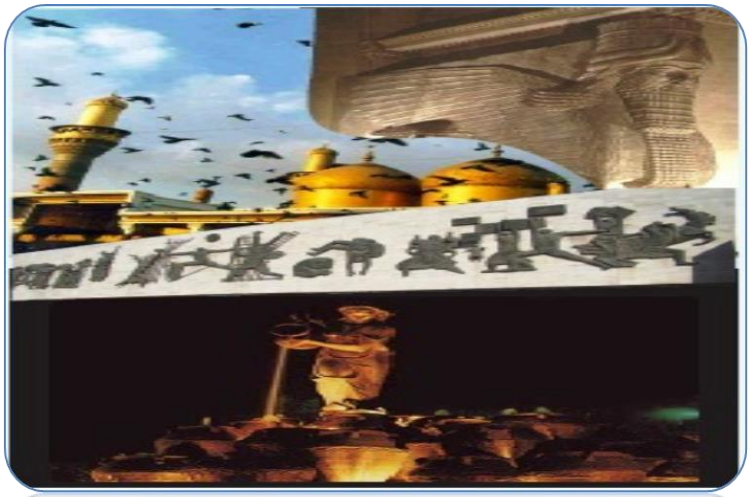

5- التركيز على صناعات الحديد والصلب، ومثلما هو معلوم كمية المواد الخام المتوفرة في العراق ومقدار الطلب عليه.

6- يمكن تنشيط الصناعات الأخرى بحسب الميزة النسبية ومقدار توفر المواد الخام مثل صناعة الزجاج والحرير والنسيج.

- **استراتيجية الإصلاح الاقتصادي للسياسات العامة في العراق**

1- السياسة المالية هي السياسة الأكثر فاعلية في العراق ومن ثم يجب التركيز في الاصلاح على التخصيص الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق مبدأ أكبر منفعة بأقل التكاليف ويتم ذلك من خلال تنويع الاقتصاد وبحسب الاستراتجيات للقطاعات المختلفة مع مراعاة الاهتمام بالطبقات الدنيا التي تكون أكبر المتضررين في الاصلاحات.

2- إعادة النظر في دور السياسة النقدية في العراق، والخروج من دور الصيرفة الضيق إلى الدور الاوسع وهو السيطرة على النظام النقدي في العراق وتحقيق الاستقرار النقدي والقضاء على المضاربة وتعويم سعر الصرف بشكل تدريجي بما يخدم الاقتصاد المحلي واستعمال مبدأ الشفافية للمعلومات والرقابة الشديدة على الموسسات النقدية والمالية .

3- السياسة التجارية في العراق مازالت دون المستوى المطلوب، وعلى الحكومة السيطرة على المنافذ الحكومية وتطبيق مبدأ العدالة في تطبيق التعريفة الكمركية، ويفضل أن تتناسب التعريفة مع أهمية السلعة فكلما كانت السلعة مهمة أو ضرورية تكون التعريفة بسيطة أو معدومة وبالعكس بالنسبة للسلع الكمالية.

- **استراتيجة الاصلاح الاجتماعي لتحقيق التنمية البشرية**

تبلور مفهوم التنمية البشرية منذ عقد التسعينيات عندما تبنى برنامج الأمم المتحدة (UNDP) ووكالاتها الدولية المتخصصة مفهوماً جديداً للتنمية وهو مايعرف بالتنمية البشرية المستدامة الذي أعاد للإنسان مكانته الطبيعية في الجهد التنموي، وأصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، وأن قدرات أي أمة تكمن بما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية؛ لأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمة.

فالتنمية البشرية يجب أن تتجه بالدرجة الأولى إلى تحسين حياة الإنسان من الناحية الجسدية والنفسية والروحية والأخلاقية وعلى زيادة خبراته التعليمية وتأهيله تأهيلاً مناسباً للقيام بالعمل المطلوب بأكثر كفاءة وفاعلية.

أنهى العالم مشوار خمسة عشر عاماً بالوعد العالمي بتحقيق الاهداف الانمائية للألفية عام 2015، وهذه الأهداف كانت بمثابة التزام دول العالم المتقدم بمسؤولية مساعدة تنمية الدول النامية في القضاء على الفقر وتعميم التعليم والعيش في ظل حياة كريمة، وأيضاً التزامات راسخة ترتبت على عاتق الحكومات اتجاه شعوبها في تحقيق التنمية والأمن والسلام وحفظ حقوق الإنسان، فهل يمكن القول بأن العراق استطاع أنْ يفي بذلك الالتزام طوال تلك الحقبة الزمنية ؟ وإن كان لم يستطع أن يفعل ذلك فما هو المطلوب منه في المشوار الجديد الذي انطلق عام 2016، والجواب أن العراق ملزم أن يقوم برصد هذه الأهداف والغايات لتحقيقها أكثر من أي وقت مضى، ويجب التركيز بشكل مباشر على أهداف القضاء على الفقر وتطوير مستوى التعليم من حيث الكم والنوع وتوفير العناية الصحية لجميع أبناء المجتمع.

المراجع

1- النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013، اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، 2013.
2- التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، 2014.
3- تقارير إحصاء رياض الاطفال والتعليم الابتدائي والثانوي ومعهد المعلمين في العراق للعام الدراسي 2013-2014، الجهاز المركزي للاحصاء، 2015.
4- مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2009-2013)، الجهاز المركزي للاحصاء، 2014.
5- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010- 2014، وزارة التخطيط، 2009.
6- على أعتاب الألفية 2014، قسم إحصاءات التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، 2014.